

التكليف العاشر نقد المراجع

اسم الطالبة: زكية السلمي
المقرر: دراسات نقدية
المرحلة: دكتوراه فلسفة الإدارة
جامعة ميدأوشن



في المستوى التقليدي، يُنظر إلى المراجع بوصفها مصادر تدعم النص
المراجع تؤدي وظيفة أعمق:

تحدد ما الذي نعرفه، وما الذي لم نعرفه، ولماذا تستحق المشكلة أن تُدرس، وكيف يُبنى النموذج النظري، وما الذي يجعل الفرضية معقولة علميًا.

ومن هنا يمكن تمثيل الوظيفة المعرفية للمراجع بهذا التسلسل:

مرجع - مفهوم - فجوة - فرضية - قياس - نتيجة - تفسير

أرى أن جودة المراجع لا تُقاس بعددها، ولا بحدائثها فقط، بل بقدرتها على بناء حجة علمية متصلة من المشكلة حتى النتيجة.

حادثة المراجع

تضم الدراسة مراجع حديثة نسبيًا من 2022 و2023، إلى جانب مصادر أقدم من 2009 و2010 و2012 و2013 و2014. وتظهر هذه التركيبة بوضوح في قائمة المصادر العربية والأجنبية. لكن النقد لا يقول:

القديم = ضعيف، والحديث = قوي.

بل يميز بين:

Foundational Source — مرجع تأسيسي
يبقى مهمًا لأنه أسس مفهومًا أو منهجًا.

و

Current Evidence — دليل حديث

يُستخدم لتمثيل الوضع المعرفي الراهن.

أرى أن الدراسة استفادت من امتداد زمني جيد، لكن كان ينبغي أن تكون وظيفة المرجع القديم معلنة: هل استُخدم لأنه تأسيسي؟ أم لأنه بقي دون تحديث؟

تنوع المصادر
تضم قائمة الدراسة:

مقالات علمية.

رسائل ماجستير.

كتبًا منهجية.

مراجع عربية.

مراجع أجنبية.

كما توجد مصادر خاصة بالحوكمة، واتخاذ القرار، والسمعة التنظيمية، ومراجع منهجية مثل Field و Hair و Sekaran & Bougie و Zikmund.

التنوع المرجعي لا يعني فقط اختلاف نوع الوثيقة؛ بل يعني اختلاف وظيفتها المعرفية:

مصدر يؤسس المفهوم.

مصدر يختبر علاقة.

مصدر يقدم مقياسًا.

مصدر يبرر أسلوبًا إحصائيًا.

مصدر يقدم سياقًا تطبيقيًا.

أرى أن الدراسة متنوعة في مصادرها، لكن التنوع الحقيقي كان سيصبح أكثر قوة لو ظهر داخل النص بوصفه تقسيمًا وظيفيًا للمراجع، لا مجرد تنوع في القائمة النهائية.

صلة المراجع تظهر صلة واضحة بين عدد كبير من المراجع ومتغيرات الدراسة، فقد استندت الأداة إلى مصادر متخصصة في أبعاد الإدارة الرشيدة، واتخاذ القرار، والسمعة التنظيمية. لكن الصلة ليست مستوى واحدًا. يمكن تقسيمها إلى:

- صلة مفاهيمية:
- المرجع يعرف أحد المتغيرات.
- صلة تفسيرية:
- يفسر العلاقة بين متغيرين.
- صلة منهجية:
- يدعم أداة أو طريقة تحليل.
- صلة سياقية:

يتناول البيئة الجامعية أو المؤسسية المشابهة. أرى أن الدراسة حققت صلة جيدة بالمفاهيم، لكن بعض المراجع كان أقرب إلى تأسيس المتغير من تفسير العلاقة التي يبنيها النموذج.

تناقش الدراسة الإدارة الرشيدة من خلال تعريفات متعددة، ثم تعرض اتخاذ القرار والسمعة التنظيمية وأبعادهما.
وهذا يوفر أساساً معرفياً مهماً.

لكن لا يكفي أن نقول:

قال الباحث الأول... وقال الثاني... وقال الثالث...

بل نحتاج إلى:

أين اتفقوا؟

أين اختلفوا؟

أي تصور هو الأنسب للدراسة؟

لماذا تم تبني هذا التصور؟

ما الذي بقي غير محسوم؟

أرى أن الإطار النظري في الدراسة أقوى في جمع المعرفة من إعادة تركيبها.

وكان من الممكن أن يظهر موقف الباحثين بصورة أوضح، لا باعتباره رأياً شخصياً، وإنما بوصفه حكماً مبنياً على مقارنة نقدية للأدبيات

المراجع والفرضيات

افتترضت الدراسة علاقات ارتباط وتأثير بين الإدارة الرشيدة، واتخاذ القرار، والسمعة التنظيمية، وأدخلت اتخاذ القرار متغيراً وسيطاً. وهنا يجب أن تكون الأدبيات قادرة على الإجابة عن:

لماذا يفترض الباحث أن الإدارة الرشيدة تؤثر في السمعة عبر اتخاذ القرار تحديداً؟
وجود مراجع مستقلة لكل متغير لا يكفي.

المطلوب هو:

Theoretical Mechanism — آلية نظرية

تفسر انتقال الأثر.

في تقديري، هذا هو الموضع الذي كان يحتاج إلى تعميق أكبر؛ لأن الوساطة ليست مجرد علاقة إحصائية، بل ادعاء تفسيري يقول إن أحد المتغيرات يمثل الآلية التي ينتقل عبرها الأثر.

طورت الدراسة أداة من 26 فقرة، واستندت في مقاييسها إلى مصادر محددة لكل متغير وأبعاده، واستخدمت مقياس ليكرت الخماسي. وهذه نقطة قوة واضحة؛ لأن هناك صلة بين:

Concept - Dimension - Item

أي:

المفهوم - البعد - الفقرة.

كما استعانت الدراسة بمراجع منهجية وإحصائية معروفة في تحليل البيانات وتصميم البحث.

لكن السؤال ليس:

هل يوجد مصدر للمقياس؟

بل:

هل تم تكييف المقياس بما يتناسب مع السياق الجامعي؟

أرى أن وجود أصل مرجعي لل فقرات يدعم المصدقية، لكنه لا يغني عن تبرير انتقال الأداة من سياق الدراسة السابقة إلى السياق الحالي.

أظهرت الدراسة وجود تأثير مباشر للإدارة الرشيدة في اتخاذ القرار، وتأثير مباشر لاتخاذ القرار في السمعة التنظيمية، لكنها لم تجد تأثيرًا مباشرًا للإدارة الرشيدة في السمعة، بينما ظهر تأثير غير مباشر عبر اتخاذ القرار. كما قارنت بعض النتائج بدراسات سابقة، مثل الإشارة إلى تطابق نتيجة أثر الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرار مع دراسة خريس. لكن النتيجة الأهم ليست فقط الاتفاق.

بل:

لماذا اختفى الأثر المباشر؟ ولماذا ظهر الأثر غير المباشر؟
وهنا كان يمكن استخدام الأدبيات للكشف عن:

تفسيرات بديلة.

حدود نظرية.

فروق سياقية.

فجوة جديدة.

أرى أن الدراسة استخدمت الأدبيات بدرجة أكبر بوصفها أداة تأكيد، وكان يمكن تحويلها إلى أداة تفسير ومساءلة.

المحور	ما قدمته الدراسة	قراءتي النقدية	التطوير المقترح
الحدث	مزيج حديث وقديم	مقبول علمياً مع الحاجة لتفسير وظيفة القديم	تصنيف المرجع إلى تأسيسي وحديث
التنوع	عربي وأجنبي، كتب ومقالات ورسائل	تنوع جيد	زيادة وزن الدراسات المحكمة الحديثة
الصلة	ارتباط واضح بالمتغيرات	قوية على المستوى المفاهيمي	رفع الصلة التفسيرية للعلاقات
بناء المفاهيم	تعريفات وأبعاد متعددة	تأسيس جيد	زيادة المقارنة والتركيب
بناء الفرضيات	نموذج ارتباط وتأثير ووساطة	يحتاج آلية نظرية أوضح	بناء Theoretical Mechanism
القياس	المقاييس مرتبطة بمصادر	نقطة قوة	تبرير التكيف السياقي
تفسير النتائج	مقارنات محدودة بالدراسات السابقة	يغلب عليها التأكيد	تفسير الاتفاق والاختلاف
القيمة المعرفية	قاعدة واسعة نسبياً	مفيدة لكنها قابلة لتعميق الدور النقدي	تحويل المرجع إلى جزء من الحجة

أرى أن الدراسة تمتلك قاعدة مرجعية جيدة ومتنوعة وذات صلة، لكن الاستخدام المرجعي كان أقوى في التأسيس والتوثيق منه في التفسير النقدي للعلاقات والنتائج.

يمكن اختصار التطور الحقيقي للمراجع في البحث هكذا:

استشهاد - دليل - حجة - فجوة - إسهام.

والدراسة نجحت في استخدام المراجع لتأسيس مفاهيم الإدارة الرشيدة، واتخاذ القرار، والسمعة التنظيمية، كما استندت إليها في بناء الأداة. لكنها كانت تستطيع أن تستخدمها بدرجة أعمق لتفسير النتيجة المركزية: أن أثر الإدارة الرشيدة في السمعة ظهر عبر عملية اتخاذ القرار، وليس بصورة مباشرة.

أرى أن المراجع في البحث الإداري لا ينبغي أن تكون ذاكرة لما قاله الآخرون، بل منطقاً يفسر لماذا وصلنا إلى هذا السؤال، ولماذا بنينا هذه العلاقة، ولماذا تعني النتيجة ما نعتقد أنها تعنيه.

ومن هذا المنطلق، فإن البحث الأقوى ليس صاحب القائمة الأطول، بل صاحب السلسلة المرجعية الأكثر ترابطاً:

مشكلة واضحة - أدبيات ناقدة - فجوة مبررة - فرضية ذات منطق - قياس مرتبط بالمفهوم - نتيجة تُحاور الأدبيات - إسهام جديد.



Thank You